أثر الاستدراك على الصحابة في ضبطهم

ورد شبه الطاعنين عليه

إعداد

د/ علاء عبد العزيز متولي عيسى

أستاذ الحديث وعلومه المساعد بكلية أصول الدين

فرع جامعة الأزهر بالمنوفية

أثر الاستدراك على الصحابة في ضبطهم ورد شبه الطاعنين عليه

علاء عبد العزيز متولي عيسى
قسم الحديث وعلومه – كلية أصول الدين – فرع جامعة الأزهر بالمنوفية
البريد الإلكتروني :

الملخص :

موضوع البحث: "أثر الاستدراك على الصحابة في ضبطهم ورد شبه الطاعنين عليه".

الهدف منه: تهدف تلك الدراسة إلى الدفاع عن سنة المصطفي (ﷺ)، وعن صحابته الكرام، الذين قاموا بنقل هذا الدين وتبليغه؛ فلقد أدرك أعداء السنة منزلة تلك الطبقة في نقل هذا الدين، فذهبوا للطعن فيهم، والتجريح في أمانتهم وضبطهم، ليزلزلوا بناء الإسلام ويقوضوا دعائمه، من خلال الطعن في ضبطهم وإتقانهم، بدعوى أنهم بشر يطرأ عليهم ما يطرأ على البشر من الخطأ والسهو والنسيان، وقد استدرك بعضهم على بعض في الرواية، مما يقلل الثقة بضبطهم ونقلهم للروايات.

وقد أظهرت الدراسة أن: تلك الاستدراكات من أقوى الأدلة على إتقان الصحابة وتثبتهم في الرواية؛ حيث إن تلك الاستدراكات قليلة جدا بالنسبة لمرويات الصحابة الذين قاموا بنقل السنة بأسرها دون خلل يذكر أو عيب ينكر؛ إنما هي طبيعة البشر التي يعتريها الوهم والخطأ، ووجود تلك الاستدراكات يؤكد بما لا يدع مجالا لحاقد أو حاسد، أن يدعي أن علماء المسلمين ما قاموا بنقد المتون كنقدهم للأسانيد، فجاءت تلك الاستدراكات لتثبت أن علماء المسلمين كانوا وما زالوا منذ عهد الصحابة حتى يومنا هذا يهتمون بالحديث الشريف متنا وإسنادا، وأن تلك الاستدراكات دليل على أنهم ما تركوا تلك الأخطاء دون كشف وبيان؛ وليس أدل على ذلك من وصولها إلينا بعد البيان، فلم يكن هذا الاستدراك من باب التهمة، وإنما كان بيانا

للوهم والخطأ في الرواية؛ صيانةً لأمر الدين. فاستدراك بعض الصحابة على البعض في الرواية –على قلته– أمر طبيعي غير مستنكر لديهم؛ لعلمهم أن الوهم والخطأ وارد عليهم، فلم يدعي أحد منهم العصمة؛ إنما هي طبيعة البشر التي يعتريها الوهم والخطأ، فلم يسلم أحد من ذلك حتى إن رسول الله (ﷺ) نسي. فالصحابة بشر يطرأ عليهم ما يطرأ على البشر من الخطأ والسهو والنسيان، إلا أن منهجهم في النقل وتثبتهم فيه يحفظهم من الخطأ في الرواية.

الكلمات المفتاحية: الاستدراك –الصحابة– الأثر– الضبط.

The effect of redressing the Companions in controlling them and responding to the likeness of the appellants

Alaa Abdel Aziz Metwally Issa
Department of Hadith and its Sciences - Faculty of Fundamentals of Religion - Al-Azhar University Branch in Menoufia
E-mail :

Abstract :
Research topic: "The effect of rectification on the Companions in controlling them and the response of the likeness of those who challenge it." Objective: This study aims to defend the Sunnah of Al-Mustafa (PBUH), and his honorable companions, who transmitted and communicated this religion; The enemies of the Sunnah realized the status of that class in transmitting this religion, so they went to slander them, and insult their trustworthiness and control, in order to shake the building of Islam and undermine its foundations, by challenging their control and mastery, claiming that they are human beings who happen to them what happens to human beings of errors, omissions and forgetfulness, and he realized Some of them are on top of each other in the novel, which reduces confidence in their control and transmission of the novels.
The study showed that: These corrections are among the strongest evidences of the mastery of the Companions and their assertion in the narration; Since these corrections are very few in relation to the narrations of the Companions who transmitted the entire Sunnah without a significant defect or defect that is denied; It is the nature of human beings that are riddled with delusion and error, so the existence of these corrections confirms, without leaving room for a hater or an envious person, to claim that Muslim scholars did not criticize the texts as they criticized the chains of transmission. With the honorable hadith, we have died and its isnad, and that these corrections are evidence that they did not leave those mistakes without disclosure and clarification; And there is no evidence of that from its arrival to us after the statement, so this

correction was not a matter of accusation, but rather it was a statement of the illusion and error in the narration; upholding the order of religion. So the realization of some of the Companions over others - despite his saying it - is a natural matter that is not reprehensible to them. For their knowledge that delusion and error are possible for them, so none of them claimed infallibility; It is human nature that is riddled with delusion and error, and no one was safe from that, even the Messenger of God (PBUH) forgot. The Companions are human beings who are subject to the mistakes, omissions and forgetfulness that occur to humans, but their method of transmission and their firmness in it preserves them from error in the narration.

Keywords: rectification - Companions - control.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه، ومن تبع سنته، وسلك طريقه، واقتفى أثره، ونصره إلى يوم الدين.

وبعد،

فإنَّ الصحابة الكرام –رضوان الله تعالى عليهم– هم حملة هذا الدين، اصطفاهم الله تعالى لحمل أمانته وتبليغه، فبذلوا الغالي والنفيس، وضحوا من أجل ذلك، فهاجروا وتركوا الديار والأموال، وجاهدوا في سبيل نصرته، فعرفوا بقوة إيمانهم، وتقواهم، وورعهم، وصدق يقينهم، وشدة حبهم لله ولرسوله، حتى تملك هذا الحب مشاعرهم، ودفعه إلى التسابق والتسارع إلى كتاب الله يأخذونه ويحفظونه ويتعلمونه، ويعملون به، وإلى سنته يحيطون بأقواله وأفعاله وأحواله وتقريراته وصفاته، فيقتدون به ويهتدون بهديه؛ لما أدركوه من أن العزة والسعادة والفلاح في الاهتداء بهديه، والسير على دربه، فأقبلوا عليه بعزيمة صادقة، وأفئدة واعية، وتحروا فيه الدقة والأمانة والتثبت في النقل والرواية.

يقول العلامة الزُّرْقاني–رحمه الله–:" إن الناظر في تاريخ الصحابة يَرُوعُه ما يعرفه عنهم في تثبتهم أكثر مما يَرُوعُه عنهم في حفظهم؛ لأن التثبت فضيلة ترجع إلى الأمانة الكاملة والعقل الناضج". (١)

ومن صور هذا التثبت مراجعة بعضهم البعض فيما يرويه؛ لأن الإنسان معرض للسهو والنسيان والخطأ–بغير قصد–، مما جعل بعض

(١) مناهل العرفان في علوم القرآن ٣١٦/١. لمحمد عبد العظيم الزُّرْقاني (المتوفى: ١٣٦٧هـ).

الصحابة يستدرك بعضهم على بعض في الرواية، فاتخذ أعداء الدين ذلك مسارا للطعن في ضبطهم وإتقانهم، لينفذوا من ذلك للطعن في السنة بأسرها، محتجين في ذلك بأنهم بشر يطرأ عليهم ما يطرأ على البشر من الخطأ والسهو والنسيان، فذهبوا للطعن فيهم والتجريح في ضبطهم وإتقانهم؛ لأن الطعن في الناقل طعنٌ في المنقول الذي وصل عن طريقه.

قال الإمام ابن تيمية: "إنَّ أولَ هذه الأمة هم الذين قاموا بالدين تصديقًا وعِلْمًا وعَملًا وتبليغًا، فالطعن فيهم طعنٌ في الدين، مُوجبٌ للإعراض عما بعثَ الله به النبيين"(١).

وعن أحمد بن حنبل –رضي الله عنه– قال: " إذا رأيت رجلاً يذكر أحداً من الصحابة بسوء فاتهمه على الإسلام "، وعنه لما سُئل عن رجل تنقص معاوية، وعمرو بن العاص أيقال له رافضي؟ فقال: " إنه لم يجترئ عليهما إلا وله خبيئة سوء، ما انتقص أحدٌ أحداً من الصحابة إلا وله داخلة سوء"(٢).

وقال أبو زُرْعَةَ الرازي: «إِذَا رَأَيْتَ الرَّجُلَ يَنْتَقِصُ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ (ﷺ) فَاعْلَمْ أَنَّهُ زِنْدِيقٌ، وَذَلِكَ أَنَّ الرَّسُولَ (ﷺ) عِنْدَنَا حَقٌّ ، وَالْقُرْآنَ حَقٌّ ، وَإِنَّمَا أَدَّى إِلَيْنَا هَذَا الْقُرْآنَ وَالسُّنَنَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ (ﷺ)، وَإِنَّمَا يُرِيدُونَ أَنْ يُجَرِّحُوا شُهُودَنَا لِيُبْطِلُوا الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ، وَالْجَرْحُ بِهِمْ أَوْلَى وَهُمْ زَنَادِقَةٌ»(٣).

---

(١) منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية ١٨/١، لتقي الدين أبي العباس أحمد ابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم.

(٢) ينظر: البداية والنهاية ١٣٩/٨، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي .

(٣) الكفاية في علم الرواية ص ٤٩، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي.

فأردت من خلال هذا البحث أن أبين بالدليل القاطع، والبرهان الساطع أن تلك الاستدراكات من أقوى الأدلة على تثبت الصحابة وإتقانه، وأنه لا أثر لتلك الاستدراكات على حفظهم وضبطهم وإتقانهم[١]؛ حيث إن تلك الاستدراكات قليلة جدا بالنسبة لمرويات الصحابة الذين قاموا بنقل السنة بأسرها دون خلل يذكر أو عيب ينكر؛ إنما هي طبيعة البشر التي يعتريها الوهم والخطأ، وأن وجود تلك الاستدراك يؤكد بما لا يدع مجالا لحاقد أو حاسد على هذا الدين أن يدعي أن علماء المسلمين ما قاموا بنقد المتون كنقدهم للأسانيد، فجاءت تلك الاستدراكات لتثبت أن علماء المسلمين كانوا وما زالوا منذ عهد الصحابة حتى يومنا هذا يهتمون بالحديث الشريف متنا وإسنادا، وأن استدراك بعض الصحابة على البعض منهم في الرواية دليل على أنهم ما تركوا تلك الأخطاء دون كشف وبيان؛ وليس أدل على ذلك من وصولها إلينا بعد البيان، فلم يكن هذا الاستدراك من باب التهمة، وإنما كان بيانا للوهم والخطأ في الرواية؛ صيانةً لأمر الدين.

فاستدراك بعض الصحابة –رضي الله عنهم– على البعض منهم في الرواية –على قلته– أمر طبيعي غير مستنكر لديهم؛ لعلمهم أن الوهم والخطأ وارد عليهم، فلم يدع أحد منهم العصمة؛ إنما هي طبيعة البشر التي يعتريها الوهم والخطأ، فلم يسلم أحد من ذلك حتى إن رسول الله (ﷺ) نسي في صلاته[٢].

---

(١) هذه أهم أسباب تلك الدراسة، ولست هنا في معرض جمع تلك الروايات؛ وإنما أردت بيان أثر تلك الاستدراكات على ضبط الصحابة من عدمه.

(٢) أخرج مسلم في صحيحه عنْ عَبْدِ اللَّهِ بن مسعود –رضي الله عنه– قال: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ) خَمْسًا، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَزِيدَ فِي الصَّلَاةِ؟ قَالَ : وَمَا ذَاكَ؟ قَالُوا: صَلَّيْتَ خَمْسًا، قَالَ:" إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ، أَذْكُرُ كَمَا تَذْكُرُونَ، وَأَنْسَى كَمَا تَنْسَوْنَ، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيِ السَّهْوِ".

كِتَاب الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةِ بَاب السَّهْوِ في الصَّلَاةِ وَالسُّجُودِ له، ١/٤٠٢(٥٧٢).

قال الإمام مسلم –رحمه الله–:" فَلَيْسَ من ناقل خبر وحامل أثر من السّلف الماضين إلى زَمَاننَا وان كَانَ من أحفظ النَّاس وأشدهم توقيا واتقانا لما يحفظ وينقل إلا الْغَلَط والسهو مُمكن فِي حفظه وَنَقله"(١).

وقال أبو عيسى الترمذي: " وَإِنَّمَا تفاضل أهل الْعلم بِالْحِفْظِ والإتقان والتثبت عِنْد السماع مَعَ أَنه لم يسلم من الْخَطَأ والغلط كَبِير أحد من الْأَئِمَّة مَعَ حفظهم "(٢).

وقال الذهبي: "ليس من شرط الثقة أن لا يغلط أبداً فقد غلط شعبة ومالك وناهيك بهما ثقة ونبلاً"(٣).

لأجل ذلك شرعت في كتابة هذا البحث وعنونته: "أثر الاستدراك على الصحابة في ضبطهم ورد شبه الطاعنين عليه".

وبناءا على ما قدمناه تظهر أهمية هذا الموضوع؛ حيث إنه متعلق بالدفاع عن سنة المصطفي (ﷺ)، وعن صحابته الكرام، الذين قاموا بنقل هذا الدين وتبليغه؛ فلقد أدرك أعداء السنة منزلة تلك الطبقة في نقل هذا الدين وتبليغه، فذهبوا للطعن فيهم، والتجريح في أمانتهم وضبطهم، ليزلزلوا بناء الإسلام ويقوضوا دعائمه.

(١) التمييز صـ١٧٠، لأبي الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، المحقق: د. محمد مصطفى الأعظمي.

(٢) العلل الصغير صـ ٧٤٦ . لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، (المتوفى: ٢٧٩هـ) .

(٣) سير أعلام النبلاء للذهبي ٣٤٦/٦.

الدراسات السابقة:

لم أقف على دراسة خاصة تناولت الحديث عن موضوع تلك الدراسة: "أثر الاستدراك على الصحابة في ضبطهم ورد شبه الطاعنين عليه"، أما عن جمع تلك الروايات وبيان استدراكات بعض الصحابة على البعض منهم في الرواية، فقد جاء الحديث عنها في بحوث، منها: الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة(١)، وعين الإصابة في استدراك عائشة على الصحابة(٢)، ومن البحوث الحديثة في ذلك، أسباب استدراك الصحابة على بعضهم في رواية متن الحديث النبوي(٣)، لإبراهيم بركات عواد، وقد تحدث فيه عن أسباب وقوع تلك الاستدراكات، أما عن ضبط الصحابة وعن عدالتهم فهناك بحوث متعددة في ذلك ولا علاقة لها بموضوع البحث.

(١) الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة، للإمام بدر الدين الزركشي، تحقيق: سعيد الأفغاني.

(٢) عين الإصابة في استدراك عائشة على الصحابة، للحافظ جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الله محمد الدرويش.

(٣) أسباب استدراك الصحابة على بعضهم في رواية متن الحديث النبوي، لإبراهيم بركات عواد، دراسات، علوم الشريعة والقانون، المجلد ٤١، العدد ٢، ٢٠١٤.

خطة البحث:

وقد قسمت البحث إلى مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، وفق الخطة الآتية.

مقدمة: اشتملت على أهمية الموضوع، وسبب اختياره، وخطة البحث.

المبحث الأول: الاستدراك على الصحابة وأثره في ضبطهم.

المطلب الأول: الاستدراك على الصحابة.

المطلب الثاني: أثر الاستدراك على الصحابة في ضبطهم.

المبحث الثاني: شبه الطاعنين في ضبط الصحابة والرد عليها.

الشبهة الأول: وجاء فيها: إن الصحابة بشر، يطرأ عليهم ما يطرأ على البشر من الخطأ والنسيان، ولقد كان الصحابة يشك بعضهم في صدق بعض؛ حيث انتقد بعضهم بعضا، وطلبوا الإشهاد والاستحلاف على الرواية لقبولها، وهذا مما يقلل الثقة بضبطهم وإتقانهم.

الشبهة الثانية: وجاء فيها: لماذا يروون الحديث بالمعنى ما داموا يستطيعون ضبط ما يسمعون؟

الخاتمة: اشتملت على أهم نتائج هذا البحث.

والله تعالى نسأل المثوبة والقبول.

المبحث الأول

الاستدراك على الصحابة وأثره في ضبطهم

المطلب الأول: الاستدراك على الصحابة[1]:

إن استدراك البشر بعضهم على بعض أمر فطري طبيعي؛ فالكمال لله وحده، حتى إن بعض الصحابة الكرام استدرك بعضهم على بعض، ومن أشهر من صنف في ذلك الإمام الزركشي في كتابه "الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة"، ويعد هذا الكتاب من أجمع ما صنف في بابه؛ حيث جمع فيه مصنفه جملة من الأحاديث التي استدركتها أم المؤمنين عائشة -رضي الله عنها- على عدد من الصحابة -رضوان الله تعالى عليهم أجمعين-، مما أنكرته عليهم، أو خالفتهم فيه لظنها أنه غير مراد النبي (ﷺ)؛ لزيادة علم عندها، أو اجتهاد منها في ذلك، وإنما خَصَّ استدراكات السيدة عائشة في ذلك؛ لم اشتُهرت به من كثرت استدراكها على الصحابة، ولما اختُصت به على غيرها من علم وفقه أخذته عن النبي (ﷺ).

قال الإمام بدر الدين الزركشي-رحمه الله- عن هذا الكتاب:" فَهَذَا كِتَابٌ أَجْمَعُ فِيْهِ ما تفردت به الصديقة -رَضِيَ اللهُ عَنْهَا- أَوْ خَالَفَتْ فِيْهِ

---

(١) **معنى الاستدراك على الصحابة:** الإدراك اللحوق، والدرك اللحاق والوصول إلى الشيء. وتدارك القوم تلاحقوا أي لحق آخرهم أولهم، واستدركه، واستدرك عليه قوله، واستدرك الشيء بالشيء، حاول إدراكه به، واسْتَدْرَكَ ما فاتَ وتَدارَكَه بمَعْنًى، واستَدْرَكَ عليه قَولَه أَصْلَحَ خَطَأَه.

وعليه فالاستدراك على الصحابة: هو إصلاح أخطاء البعض منهم في الرواية مما خالفوا فيها غيرهم.

ينظر: لسان العرب لابن منظور ٤١٩/١٠، مختار الصحاح للرازي ٨٥/١. تاج العروس للزبيدي ١٤٤/٢٧.

سِوَاهَا بِرَأْيٍ مِنْهَا أَوْ كَانَ عِنْدَهَا فِيْهِ سُنَّةً بينة، أو زيادة علم متقنة، أو أنكرت فِيْهِ عَلَى عُلَمَاءِ زَمَانِهَا، أَوْ رَجَعَ فِيْهِ إليها أجلة من أعيان أوانها، أو حررته مِنْ فَتْوَى، أَوِ اجْتَهَدَتْ فِيْهِ مِنْ رَأْيٍ رَأَتْهُ أَقْوَى، مُورِدًا مَا وَقَعَ إِلَيَّ مِنْ اخْتِيَارَاتِهَا، ذَاكِرًا مِّنَ الْأَخْبَارِ فِيْ ذَلِكَ مَا وصل إلي من رواتها"(١).

ثم جاء الحافظ السيوطي –رحمه الله تعالى– فلخص كتاب الزركشي وحذف منه مالا تعلق له بموضوع الكتاب، وزاد عليه زيادات مما فاته من أحاديث تتعلق بموضوع الكتاب وهي أربعة أحاديث، وأسماه "عين الإصابة في استدراك عائشة على الصحابة"، فبلغت أحاديث كتابه ثلاثة وخمسين حديثا، رتبها على أبواب الفقه خلافا للزركشي الذي رتب كتابه على أسماء الصحابة(٢).

ولقد كان استدراك بعض الصحابة –رضي الله عنهم– على بعض في الرواية –على قلته(٣)– أمرا طبيعيا غير مستنكر لديهم؛ لعلمهم أن الوهم والخطأ وارد عليهم، فلم يدعي أحد منهم العصمة، وليس معنى ذلك أن يكون المستَدرِك أعلى مرتبة من المستدرَك عليه، بل الأمر مرهون بالحفظ والسماع، فمن حفظ فهو حجة على من لم يحفظ، ولم يكن استدراك بعضهم على البعض من باب التهمة، وإنما كان بيانا لوهمه وخطئه في الرواية،

(١) الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة لبدر الدين الزركشي ص٣١، تحقيق: سعيد الأفغاني.

(٢) ينظر: عين الإصابة في استدراك عائشة على الصحابة، للحافظ جلال الدين السيوطي، مقدمة المحقق ص٩–١٤، تحقيق:عبد الله محمد الدرويش.

(٣) بلغ بها السيوطي في كتابه"عين الإصابة" ثلاثة وخمسين حديثا بعد زياداته على الزركشي كما بينا، ولا عبرة لهذا العدد بالنسبة لمرويات الصحابة الذين قام بنقل السنة وتبليغها.

صيانةً لأمر الدين، يؤكد ذلك ما رواه الشيخان عن الحسن البصري أنه قال: "حَدَّثَنَا جُنْدَبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ وَمَا نَسِينَا مُنْذُ حَدَّثَنَا وَمَا نَخْشَى، أَنْ يَكُونَ جُنْدُبٌ كَذَبَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ (ﷺ)... [1]".

قال ابن حجر –رحمه الله–: " فيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الصَّحَابَةَ عُدُولٌ وَأَنَّ الْكَذِبَ مَأْمُونٌ مِنْ قِبَلِهِمْ وَلَا سِيَّمَا عَلَى النَّبِيِّ (ﷺ)"[2].

ومنه أيضا قول عائشة–رضي الله عنها– في حديث عبد الله ابن عمر–رضي الله عنهما–: "إِنَّ الْمَيِّتَ لَيُعَذَّبُ بِبُكَاءِ الْحَيِّ، فقالت عَائِشَةُ: يَغْفِرُ الله لِأَبِي عبد الرحمن، أَمَا إنه لم يَكْذِبْ وَلَكِنَّهُ نَسِيَ أو أَخْطَأَ إنما مَرَّ رسول اللَّهِ (ﷺ) على يَهُودِيَّةٍ يُبْكَى عليها، فقال: إِنَّهُمْ لَيَبْكُونَ عليها وَإِنَّهَا لَتُعَذَّبُ في قَبْرِهَا"[3].

قال المباركفوري: فقالت عَائِشَةُ: يَغْفِرُ الله لِأَبِي عبد الرحمن، أَمَا إنه لم يَكْذِبْ وَلَكِنَّهُ نَسِيَ أو أَخْطَأَ، إقامة لعذره فيما وقع منه وأنه لم يتعمد، ومن ثم زادت على ذلك بيانا واعتذارا بقولها: أَمَا إنه لم يَكْذِبْ ولكنه نسي، أي مورده الخاص، أو أخطأ، أي في إرادته العام[4].

(١) البخاري في صحيحه، كِتَاب الْأَنْبِيَاءِ، بَاب ما ذُكِرَ عن بَنِي إِسْرَائِيلَ، ١٢٧٥/٣ (٣٢٧٦)، ومسلم، كِتَاب الْإِيمَانِ، بَاب غِلَظِ تَحْرِيمِ قَتْلِ الْإِنْسَانِ نَفْسَهُ، ١٠٧/١ (١١٣).

(٢) فتح الباري ٤٩٩/٦، وينظر:عمدة القاري ٤٧/١٦.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كِتَاب الْجَنَائِزِ، بَاب الْمَيِّتِ يُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عليه، ٦٤٣/٢ (٩٣٢).

(٤) ينظر: تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي للمباركفوري ٧٤/٤ .

فالخطأ والسهو من الصحابة وارد عليهم؛ لأنهم بشر يطرأ عليهم ما يطرأ على البشر من الخطأ والسهو والنسيان، فلم يسلم أحد من ذلك مهما بلغت درجة حفظه وإتقانه.

المطلب الثاني: أثر الاستدراك على الصحابة في ضبطهم.

مما هو معلوم أن الخطأ والنسيان أمر فطري طبيعي في الإنسان، فلم يسلم أحد من الوهم والخطأ مهما بلغت درجة حفظه وإتقانه.

قال الإمام مسلم –رحمه الله–:" فَلَيْسَ من ناقل خبر وحامل أثر من السّلف الماضين إلى زَمَاننَا وان كَانَ من أحفظ النَّاس وأشدهم توقيا واتقانا لما يحفظ وينقل إلا الْغَلَط والسهو مُمكن فِي حفظه وَنَقله"(١).

وقال أبو عيسى الترمذي–رحمه الله–:"وَإِنَّمَا تفاضل أهل الْعلم بِالْحِفْظِ والإتقان والتثبت عِنْد السماع مَعَ أَنه لم يسلم من الْخَطَأ والغلط كَبِير أحد من الْأَئِمَّة مَعَ حفظهم"(٢).

وقال ابن معين–رحمه الله–: "من لم يخطئ فهو كذاب"(٣).

وقال الذهبي–رحمه الله–: "ليس من شرط الثقة أن لا يغلط أبداً فقد غلط شعبة ومالك وناهيك بهما ثقة ونبلاً"(٤).

وبناء على ما قدمناه نقول:

هل تؤثر تلك الأخطاء القليلة من بعض الصحابة على ضبطهم؟

وهل ترك باقي الصحابة تلك المرويات دون كشف وبيان على قلتها؟

وما موقف راويها بعد علمه بخطئه فيها؟

---

(١) التمييز صـ١٧٠.

(٢) العلل الصغير صـ ٧٤٦ .

(٣) شرح علل الترمذي لابن رجب ٤٣٦/١. المحقق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد .

(٤) سير أعلام النبلاء ٣٤٦/٦.

وللإجابة على تلك التساؤلات نقول:

-إنه لم يسلم أحد من البشر من السهو والنسيان، حتى إن رسول الله (ﷺ) نسي في صلاته.

روى البخاري ومسلم في صحيحيهما من حديث ابن مسعود -رضي الله عنه- قَالَ : "**صَلَّى النَّبِيُّ (ﷺ) الظُّهْرَ خَمْسًا، فَقَالُوا : أَزِيدَ فِي الصَّلَاةِ، قَالَ : وَمَا ذَاكَ؟ قَالُوا : صَلَّيْتَ خَمْسًا فَثَنَى رِجْلَيْهِ وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ** "(١).

وفي رواية عند مسلم عنْ عَبْدِ اللَّهِ قال: **صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ) خَمْسًا، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَزِيدَ فِي الصَّلَاةِ؟ قَالَ: وَمَا ذَاكَ؟ قَالُوا: صَلَّيْتَ خَمْسًا، قَالَ:" إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ، أَذْكُرُ كَمَا تَذْكُرُونَ، وَأَنْسَى كَمَا تَنْسَوْنَ، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيِ السَّهْوِ**"(٢).

ففي الحديث دليل على وقوع السهو من النبي (ﷺ) في صلاته.

قال العيني-رحمه الله-(٣): فِيهِ جَوَاز وُقُوع السَّهْو من الْأَنْبِيَاء. عَلَيْهِم الصَّلَاة وَالسَّلَام، فِي الْأَفْعَال، وَقَالَ ابْن دَقِيق الْعِيد: وَهُوَ قَول عَامَّة الْعلمَاء والنظار، وشذت طَائِفَة فَقَالُوا: لَا يجوز على النَّبِي السَّهْو، وَهَذَا الحَدِيث يرد عَلَيْهِم (٤).

---

(١) البخاري، أَبْوَابُ الْقِبْلَةِ، بَاب ما جاء في الْقِبْلَةِ، ١٥٧/١ (٣٩٦)، ومسلم، كِتَاب الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةِ بَاب السَّهْوِ في الصَّلَاةِ وَالسُّجُودِ له، ٤٠١/١ (٥٧٢).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كِتَاب الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةِ بَاب السَّهْوِ في الصَّلَاةِ وَالسُّجُودِ له، ٤٠٢/١(٥٧٢).

(٣) عمدة القاري١٣٨/٤.

(٤) قال العيني: هم منعُوا السَّهْو عَلَيْهِ فِي الْأَفْعَال البلاغية، وَأَجَابُوا عَن الظواهر الْوَارِدَة فِي ذَلِك بِأَن السَّهْو لَا يُنَاقض النُّبُوَّة وَإِذا لم يقر عَلَيْهِ لم تحل مِنْهُ مفْسدَة بل تحصل فِيهِ فَائِدَة، وَهُوَ بَيَان أَحْكَام النَّاس وَتَقْرِير الْأَحْكَام، وَقَالَ القَاضِي عِيَاض: وَاخْتلفُوا فِي جَوَاز السَّهْو عَلَيْهِ فِي الْأُمُور الَّتِي لَا تتَعَلَّق بالبلاغ وَبَيَان أَحْكَام الشَّرْع من =

فقد يقع السهو فيما لا يضر بالتشريع الذي من أجله بعثوا، ونسيان النبي (ﷺ) لا منقصة فيه؛ لأنه بشر يطرأ عليه ما يطرأ على البشر، أما ما يتعلق بالبلاغ فإنه مؤيد فيه بالوحي، فلا ينسى ما كُلِّف ببلاغه البتة، ونسيان النبي (ﷺ) في الصلاة كان للتشريع لنقتدي به إذا حدث مثل ذلك.

جواز وقوع السهو من الصحابة .

وإذا جاز عليه (ﷺ) السهو، وهو خير الخلق، وأفضل الرسل، فجائز في حق غيره من باب أولى، فإذا وقع السهو والخطأ القليل من الصحابة على فضلهم ومنزلتهم، وهم من بذلوا الغالي والنفيس من أجل تبليغ هذا الدين، **فلا يعد قادحا في ضبطهم وإتقانهم؛ وذلك لما يأتي:**

أولاً: أن منهج الصحابة الكرام في رواية الحديث يؤكد بما لا يدع مجالا للشك أنهم ما حدثوا عن رسول الله (ﷺ) بحديث وهم يشكون في

=

أَفعاله وعاداته وأذكار قلبه، فجوزه الْجُمْهُور. وَأما السَّهْو فِي الْأَقْوَال البلاغية فَأَجْمعُوا على مَنعه كَمَا أَجمعُوا على امْتنَاع تَعَمّده. وَأما السَّهْو فِي الْأَقْوَال الدُّنْيَوِيَّة، وَفِيمَا لَيْسَ سَبيله الْبَلَاغ من الْكَلَام الَّذِي لَا يتَعَلَّق بِالْأَحْكَامِ وَلَا أَخْبَار الْقِيَامَة وَمَا يتَعَلَّق بهَا، وَلَا يُضَاف إِلَى وَحي فجوزه قوم، إِذْ لَا مفْسدَة فِيهِ. قَالَ القَاضِي عِيَاض: وَالْحق الَّذِي لَا شكّ فِيهِ تَرْجِيح قَول من منع ذَلِك على الْأَنْبِيَاء فِي كل خبر من الْأَخْبَار، كَمَا لَا يجوز عَلَيْهِم خلف فِي خبر لَا عمدا وَلَا سَهوا، لَا فِي صِحَة وَلَا فِي مرض، وَلَا رضى وَلَا غضب. وَأما جَوَاز السَّهْو فِي الاعتقادات فِي أُمُور الدُّنْيَا فَغير مُمْتَنع. وَمِنْهَا: أَن فِيهِ جَوَاز النسْيَان فِي الْأَفْعَال على الْأَنْبِيَاء، عَلَيْهِم الصَّلَاة وَالسَّلَام، وَاتَّفقُوا على أَنهم لَا يقرونَ عَلَيْهِ بل يعلمهُمْ الله تعالى بِهِ.

ينظر:عمدة القاري شرح صحيح البخاري للعيني ١٣٨/٤. وشَرْحُ صَحِيح مُسْلِم لِلقَاضِى عِيَاض، المُسَمَّى إِكمَالُ المُعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِم ٥١٣/٢، المحقق: الدكتور يحْيَى إِسْمَاعِيل. وفتح الباري لابن حجر ٥٠٤/١.

حفظه وإتقانه، بل إن منهجهم في التثبت في الرواية والدقة والتحري فيها لا ينكره صاحب عقل وإنصاف.

فلقد تميز الصحابة الكرام بحرصهم الشديد على حديث رسول الله (ﷺ)؛ لما أدركوه من أن العزة والسعادة والفلاح في الاهتداء بهديه، والسير على دربه، فأقبلوا عليه بعزيمة صادقة، وأفئدة واعية، وتحروا فيه الدقة والأمانة والتثبت في النقل والرواية.

يقول العلامة الزرقاني-رحمه الله-:" إن الناظر في تاريخ الصحابة يَرُوعُه ما يعرفه عنهم في تثبتهم أكثر مما يَرُوعُه عنهم في حفظهم؛ لأن التثبت فضيلة ترجع إلى الأمانة الكاملة والعقل الناضج". (١)

والأدلة على ذلك كثيرة منها:

ما رواه مسلم في صحيحه من حديث يَزِيد بْن حَيَّانَ ، قَالَ : " **انْطَلَقْتُ أَنَا وَحُصَيْنُ بْنُ سَبْرَةَ، وَعُمَرُ بْنُ مُسْلِمٍ إِلَى زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ ، فَلَمَّا جَلَسْنَا إِلَيْهِ، قَالَ لَهُ حُصَيْنٌ : لَقَدْ لَقِيتَ يَا زَيْدُ خَيْرًا كَثِيرًا ، رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ) وَسَمِعْتَ حَدِيثَهُ، وَغَزَوْتَ مَعَهُ وَصَلَّيْتَ خَلْفَهُ، لَقَدْ لَقِيتَ يَا زَيْدُ خَيْرًا كَثِيرًا، حَدِّثْنَا يَا زَيْدُ مَا سَمِعْتَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ (ﷺ) قَالَ : يَا ابْنَ أَخِي: وَاللَّهِ لَقَدْ كَبِرَتْ سِنِّي، وَقَدُمَ عَهْدِي وَنَسِيتُ بَعْضَ الَّذِي كُنْتُ أَعِي مِنْ رَسُولِ اللَّهِ (ﷺ) فَمَا حَدَّثْتُكُمْ، فَاقْبَلُوا وَمَا لَا فَلَا تُكَلِّفُونِيهِ**"(٢).

ففيه بيان بأنهم ما حدثوا إلا بما وثقوا في ضبطهم وإتقانهم له من شدة ورعهم وتقواهم، وخشية التقول على الله ورسوله، والوقوع في مغبة الكذب على النبي (ﷺ)، حتى قَالَ أَنَسٌ-رضي الله عنه-: **إِنَّهُ لَيَمْنَعُنِي أَنْ**

(١) مناهل العرفان في علوم القرآن ٣١٦/١.

(٢) صحيح مسلم، كِتَاب فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ، بَاب من فَضَائِلِ عَلِيِّ بن أبي طَالِبٍ رضي الله عنه،١٨٧٣/٤ (٢٤٠٨).

أُحَدِّثَكُمْ حَدِيثًا كَثِيرًا، أَنّ النَّبِيَّ (ﷺ) قَالَ: "مَنْ تَعَمَّدَ عَلَيَّ كَذِبًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ "[(١)].

قال ابن بطال–رحمه الله–:" وإنما كره ذلك لما يُخَاف على المُكْثِر من دخول الوهم عليه، فيكون متكلفًا فى الإكثار، فلا يعذر فى الوهم"[(٢)].

فترك بعض الصحابة الإكثار من التحديث عن رسول الله (ﷺ) خوفا من الخطأ، وأما من أكثر منهم فلما اختُصوا به من شدة إتقانهم وضبطهم، أو طالت أعمارهم فاحتيج إلى ما عندهم، فسئلوا فلم يكتموا؛ لأنهم مأمورون بالتبليغ.

ثانياً: أن الصحابة رضوان الله عليهم لم يتركوا تلك الأخطاء دون كشف وبيان.

يدل على ذلك: ما أخرجه مسلم في صحيحه، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ –رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ– يَقُصُّ يَقُولُ فِي قَصَصِهِ " مَنْ أَدْرَكَهُ الْفَجْرُ جُنُبًا فَلَا يَصُمْ "، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ، فذكره لِأَبِيهِ، فَأَنْكَرَ ذَلِكَ، فَانْطَلَقَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ وَانْطَلَقْتُ مَعَهُ، حَتَّى دَخَلْنَا عَلَى عَائِشَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَسَأَلَهُمَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَنْ ذَلِكَ، قَالَ : فَكِلْتَاهُمَا قَالَتْ : " كَانَ النَّبِيُّ (ﷺ) يُصْبِحُ جُنُبًا مِنْ غَيْرِ حُلُمٍ ثُمَّ يَصُومُ "، قَالَ فَانْطَلَقْنَا حَتَّى دَخَلْنَا عَلَى مَرْوَانَ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، فَقَالَ مَرْوَانُ : " عَزَمْتُ عَلَيْكَ إِلَّا مَا ذَهَبْتَ إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ، فَرَدَدْتَ عَلَيْهِ مَا يَقُولُ "، قَالَ : فَجِئْنَا أَبَا هُرَيْرَةَ، وَأَبُو بَكْرٍ حَاضِرُ ذَلِكَ كُلِّهِ، قَالَ : فَذَكَرَ لَهُ

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كِتَاب الْعِلْمِ، بَاب إِثْمِ من كَذَبَ على النبي (ﷺ)، ٥٢/١ (١٠٨)، ومسلم، في المقدمة، بَاب تَغْلِيظِ الْكَذِبِ على رسول اللَّهِ (ﷺ)، ١٠/١ (٢).

(٢) شرح صحيح البخارى لابن بطال ١٨٥/١، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم.

عَبْدُ الرَّحْمَنِ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : " أَهُمَا قَالَتَاهُ لَكَ؟ " قَالَ : " نَعَمْ " قَالَ : " هُمَا أَعْلَمُ "، ثُمَّ رَدَّ أَبُو هُرَيْرَةَ مَا كَانَ يَقُولُ فِي ذَلِكَ إِلَى الْفَضْلِ بْنِ الْعَبَّاسِ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : " سَمِعْتُ ذَلِكَ مِنْ الْفَضْلِ، وَلَمْ أَسْمَعْهُ مِنَ النَّبِيِّ (ﷺ)"، قَالَ : فَرَجَعَ أَبُو هُرَيْرَةَ عَمَّا كَانَ يَقُولُ فِي ذَلِكَ، قُلْتُ لِعَبْدِ الْمَلِكِ : " أَقَالَتَا فِي رَمَضَانَ؟ " قَالَ : " كَذَلِكَ كَانَ يُصْبِحُ جُنُبًا مِنْ غَيْرِ حُلُمٍ، ثُمَّ يَصُومُ "(١).

فاستدراك السيدة عائشة وأم سلمة لتلك الرواية وبيان الصواب فيها دليل على عدم ترك تلك الأخطاء دون بيان، وإن كانت صادرة من أبي هريرة وهو من أثبت الصحابة وأتقنهم، وفي رجوعه عن ذلك بعد البيان، دليل على رجوع من أخطأ منهم عن خطئه، وإنما كان حديث عائشة وأم سلمة أولى بالاعتماد لأنهما أعلم بمثل هذا من غيرهم.

قال النووي-رحمه الله-: "جواب ابن الْمُنْذِرِ فِيمَا رَوَاهُ عَنِ الْبَيْهَقِيِّ أَنَّ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ مَنْسُوخٌ وَأَنَّهُ كَانَ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ حِينَ كَانَ الْجِمَاعُ مُحَرَّمًا فِي اللَّيْلِ بَعْدَ النَّوْمِ كَمَا كَانَ الطَّعَامُ وَالشَّرَابُ مُحَرَّمًا ثُمَّ نُسِخَ ذَلِكَ وَلَمْ يَعْلَمْهُ أَبُو هُرَيْرَةَ فَكَانَ يُفْتِي بِمَا عَلِمَهُ حَتَّى بَلَغَهُ النَّاسِخُ فرجع إليه قال ابن الْمُنْذِرِ هَذَا أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِيهِ"(٢).

وقال القاضي عياض-رحمه الله-: "وقد قيل: إن ما رواه أبو هريرة محمول على أن ذلك كان فى أول الإسلام؛ لما كانوا إذا ناموا حرم عليهم الجماع، فلما نسخ ذلك نسخ ما تعلق به"(٣).

فوقع الاستدراك على الصحابي الجليل أبي هريرة بسبب حديث نُسخ ولم يعلم بالنسخ.

---

(١) كِتَاب الصِّيَامِ، بَاب صِحَّةِ صَوْمِ من طَلَعَ عليه الْفَجْرُ وهو جُنُبٌ،٢/٧٧٩ (١١٠٩).

(٢) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج للنووي ٧/٢٢١،.

(٣) شَرْحُ صَحِيح مُسْلِم لِلقَاضِى عِيَاض المُسَمَّى إِكمَالُ المُعْلِم بفَوَائِدِ مُسْلِم ٤/٤٧.

وقد يكون سبب الاستدراك فتوى خالفت حديثا لم يعلم به، ومن ذلك:

ما رواه الشيخان في صحيحيهما عنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ أَنَّ زِيَادَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ كَتَبَ إِلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ : مَنْ أَهْدَى هَدْيًا حَرُمَ عَلَيْهِ مَا يَحْرُمُ عَلَى الْحَاجِّ حَتَّى يُنْحَرَ هَدْيُهُ، قَالَتْ : عَمْرَةُ ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : لَيْسَ كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ، أَنَا فَتَلْتُ قَلَائِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ (ﷺ) بِيَدَيَّ، ثُمَّ قَلَّدَهَا رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ) بِيَدَيْهِ، ثُمَّ بَعَثَ بِهَا مَعَ أَبِي، فَلَمْ يَحْرُمْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ (ﷺ) شَيْءٌ أَحَلَّهُ اللَّهُ لَهُ حَتَّى نُحِرَ الْهَدْيُ"(١).

ففي هذا الحديث إنكار من السيدة عائشة على قول ابن عباس –رضي الله عنه–، وتصحيح له بفعل النبي (ﷺ)، مؤكدة ذلك بقولها:" أَنَا فَتَلْتُ قَلَائِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ (ﷺ) بِيَدَيَّ " تأكيا على علمها بذلك، ومشاركتها فيه، فهي أعلم به من غيرها، ولعله كان اجتهادا منه خالف حديثا لم يبلغه.

قال ابن بطال–رحمه الله–: "وفيه إنكار عائشة على ابن عباس أن من بعث بهدى فقد وجب عليه الإحرام، واحتجاجها عليه بفعل النبى(ﷺ)"(٢).

وقال الكرماني–رحمه الله–: "فإن قلت: ما وجه ردها على ابن عباس، قلت: حاصله أن ابن عباس قال ذلك قياسا للتوكيل في أمر الهدى

(١) البخاري، كِتَاب الْحَجِّ، بَاب فَتْلِ الْقَلَائِدِ لِلْبُدْنِ وَالْبَقَرِ، ٦٠٩/٢ (١٦١٣)، ومسلم، كِتَاب الْحَجِّ، بَاب اسْتِحْبَابِ بَعْثِ الهدى إلى الْحَرَمِ لِمَنْ لَا يُرِيدُ الذَّهَابَ بِنَفْسِهِ وَاسْتِحْبَابِ تَقْلِيدِهِ وَفَتْلِ الْقَلَائِدِ وَأَنَّ بَاعِثَهُ لَا يَصِيرُ مُحْرِمًا ولا يَحْرُمُ عليه شَيْءٌ بِذَلِكَ، ٩٥٩/٢ (١٣٢١).

(٢) شرح صحيح البخارى لابن بطال ٣٨٣/٤.

علـى المباشـرة لـه، فقالـت عائشـة لا اعتبـار للقيـاس فـي مقابلـة السـنة الظاهرة"[١].

وقال العيني-رحمه الله-:" قَالَ ابْن التِّين: خَالف ابْن عَبَّاس، رَضِي الله تَعَالَى عَنهُ، فِي هَذَا جَمِيع الْفُقَهَاء، واحتجت عَائِشَة بِفعل رَسُول الله، (ﷺ)، وَمَا روته فِي ذَلِك يجب أَن يُصَار إِلَيْهِ، وَلَعَلَّ ابْن عَبَّاس، رَضِي الله تَعَالَى عَنهُ، رَجَعَ عَنهُ"[٢].

وقد يكون سبب الاستدراك على الصحابي السهو والخطأ كما في حديث عبد الله بن عمر-رضي الله عنهما-: "إِنَّ الْمَيِّتَ لَيُعَذَّبُ بِبُكَاءِ الْحَيِّ، فقالت عَائِشَةُ: يَغْفِرُ الله لِأَبِي عبد الرحمن، أَمَا إنه لم يَكْذِبْ وَلَكِنَّهُ نَسِيَ أو أَخْطَأَ إنما مَرَّ رسول اللَّهِ (ﷺ) على يَهُودِيَّةٍ يُبْكَى عليها، فقال: إِنَّهُمْ لَيَبْكُونَ عليها وَإِنَّهَا لَتُعَذَّبُ في قَبْرِهَا"[٣].

قال المباركفوري-رحمه الله-: (أَمَا إنه لم يَكْذِبْ) ولكنه نسي مورده الخاص، أو أخطأ، في إرادته العام[٤].

قال الزركشي-رحمه الله-: "واعْلَمْ أَنَّ تَعْذِيْبَ الْمَيِّتِ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ رَوَاهُ عَنِ النَّبِيِّ (ﷺ) جَمَاعَةٌ مِّنَ الصَّحَابَةِ مِنْهُمْ عُمَرُ وَابْنُ عُمَرَ وَأَنْكَرَتْهُ عَلَيْهِمَا عَائِشَةُ وَحَدِيْثُهَا موافق لظاهر القرآن وهو قوله سبحانه (وَلا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى) [٥] وموافق لِلْأَحَادِيْثِ الْأُخَر فِيْ بُكَاءِ النَّبِيِّ (ﷺ) عَلَى جَمَاعَةٍ

(١)الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري للكرماني ١٨٣/٨.

(٢) عمدة القاري ٤١/١٠.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كِتَاب الْجَنَائِزِ، بَاب الْمَيِّتِ يُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عليه، ٦٤٣/٢ (٩٣٢).

(٤) ينظر: تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي٧٤/٤.

(٥) سورة الأنعام من الآية (١٦٤).

مِنَ الْمَوْتَى وَإِقْرَارُهُ عَلَى الْبُكَاءِ عَلَيْهِمْ وَكَانَ (ﷺ) رَحْمَةً لِّلْعَالَمِيْنَ فمحال أن يفعل مَا يَكُوْنُ سببا لعذابهم أَوْ يقر عَلَيْهِ، وهَذَا مرجح آخر لرِوَايَة عَائِشَة، وعَائِشَة جزمت بالوهم، واللائق لنا في هذا المقام التأويل، وهو حمل الأحاديث المخالفة لها إما على مَنْ أَوْصَى بذَلِكَ، فعَلَيْهِ إثم الوصية بذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ تسبب إِلَى وجوده، وإِمَّا غير ذَلِكَ مِمَّا ذكره الْعُلَمَاء فِي كتبهم، والَّذِيْ يؤكد قَوْل عَائِشَة فِي الوهم، قَوْلها أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَام قَالَ لرَجُل مَاتَ يَهُوْدِيّا إِنَّ الْمَيِّت لَيُعَذَّبُ بلام العهد فالظَاهِر أَنَّ ابْنَ عُمَر خفِي عَلَيْهِ موت الْيَهُوْدِيّ فحملها عَلَى الاستغراق"[1].

فاستدراك بعض الصحابة على بعض دليل على أنهم ما تركوا تلك الأخطاء دون كشف وبيان، وليس أدل على ذلك من وصولها إلينا بعد البيان، فلم يكن هذا الاستدراك من باب التهمة، وإنما كان بيانا للوهم والخطأ في الرواية؛ صيانةً لأمر الدين.

ثالثا: تأكيد الصحابة لحفظهم وإتقانهم.

ومما يؤيد ويؤكد ما ذهبنا إليه من قوة ضبط الصحابة، وإتقانهم، وشدة تثبتهم في الرواية، تأكيدهم لمروياته بمؤكدات حسية ولفظية منها:

١-إثبات الصحابي لسماعه، أو إبصاره، أو وعيه للحديث:

وهذه الألفاظ تؤكد على زيادة ضبط هذا الصحابي وإتقانه لحديثه، مما يزيد الثقة في روايته وضبطه، ومن ذلك: ما رواه مسلم في صحيحه في قصة أبي اليسر-حديث طويل- وجاء فيها قول أبي اليسر، فَأَشْهَدُ بَصَرُ عَيْنَيَّ هَاتَيْنِ، وَوَضَعَ إِصْبَعَيْهِ عَلَى عَيْنَيْهِ وَسَمْعُ أُذُنَيَّ هَاتَيْنِ وَوَعَاهُ قَلْبِي

(١) الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة ص١٠٢.

هَذَا، وَأَشَارَ إِلَى مَنَاطِ قَلْبِهِ، رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ) وَهُوَ يَقُولُ : مَنْ أَنْظَرَ مُعْسِرًا أَوْ وَضَعَ عَنْهُ أَظَلَّهُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ[١].

والمعنى: أن هذا الحديث الذي سأذكره لك هو سمع أذني، وبصر عيني، ووعي قلبي، أي هو مؤكد تأكد اليقين، فقوله" فَأَشْهَدُ بَصَرُ عَيْنَيَّ هَاتَيْنِ...إلخ" معناه أعلم هذا الكلام يقينا وأبصرت عيني النبي(ﷺ) حين تكلم به وسمعته أذني، ووعاه قلبي، فلا شك في علمي به[٢].

٢-إثبات حفظه للحديث وإتقانه له:

ومنه ما رواه الحاكم في المستدرك من حديث أبي هريرة وجاء فيه قوله : لَأُحَدِّثَنَّكَ حَدِيثًا حَدَّثَنِيهِ رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ) عَقَلْتُهُ وَعَلِمْتُهُ[٣] .

فقوله حدثنيه تأكيد لسماعه وقوله عقلته وعلمته تدل على وعيه وإتقانه للرواية.

٣-الحلف واليمين على الرواية:

ومنه قول علي ابن أبي طالب :" وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسَمَةَ إنه لَعَهْدُ النبي الْأُمِّيِّ إليَّ أَنْ لَا يُحِبَّنِي إلا مُؤْمِنٌ ولا يُبْغِضَنِي إلا مُنَافِقٌ"[٤] .

فجاء تأكيد تلك الرواية بالقسم وهو من أقوى المؤكدات.

---

(١) كِتَاب الزُّهْدِ وَالرَّقَائِقِ، بَاب حديث جَابِرٍ الطَّوِيلِ وَقِصَّةِ أبي الْيَسَرِ، ٢٣٠١/٤ (٣٠٠٦).

(٢) ينظر: فتح المنعم شرح صحيح مسلم، للأستاذ الدكتور موسى شاهين لاشين، ٦٢٧/١٠.

(٣) المستدرك، كتاب الزكاة، ٥٧٩/١ (١٥٢٧)، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. قلت: فيه عبد الله بن علي الغزال، لم أقف له على ترجمة.

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه، كِتَاب الْإِيمَانِ، بَاب الدَّلِيلِ على أَنَّ حُبَّ الْأَنْصَارِ وَعَلِيٍّ رضي الله عنه من الْإِيمَانِ وَعَلَامَاتِهِ وَبُغْضِهِمْ من عَلَامَاتِ النِّفَاقِ، ٨٦/١ (٧٨).

والمعنى: أي أقسمت بالإله الذي (فلق) وشق (الحبة) والثمرة بالنبات، (وبرأ) أي خلق (النسمة) أي النفس، وقيل: الإنسان، وقيل: كل ذي روح ، أي أقسمت لكم بقدرة الإله الذي أنبت النبات وخلق الأرواح، وجواب القسم قوله (إنه)، أي إن الشأن والحال (لعهد النبي الأمي)، أي لوصيته (إلي) ووعده لي (أن لا يحبني)، وجملة إن المكسورة جواب القسم، وجملة القسم مع جوابه مقول لقال، أي إنه لعهده إلى ووعده لي أن لا يحبني (إلا مؤمن) كامل الإيمان، (ولا يبغضني إلا منافق) كافر أو عاصٍ[١].

فجاءت المؤكدات الحسية وللفظية من الصحابة في رواية الحديث للتنبيه والتأكيد على ضبطهم وإتقانهم.

رابعا: ما امتاز به الصحابة الكرام من خصائص دينية وخُلُقية ونفسية أدت إلى تثبتهم في الرواية وحرصهم عليها وعدم التساهل فيها.

فقد عرف عن الصحابة قوة إيمانهم، وتقواهم، وورعهم، وصدق يقينهم، وشدة حبهم لله ولرسوله، وحرصهم على دين الله تعالى، حتى تملك هذا الحب مشاعرهم، ودفعه إلى التسابق والتسارع إلى كتاب الله يأخذونه ويحفظونه ويتعلمونه، ويعملون به، وإلى سنته يحيطون بأقواله وأفعاله وأحواله وتقريراته وصفاته، فيقتدون به ويهتدون بهديه، ممتثلين في ذلك لقوله سبحانه: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ ﴾[٢]، فنالت سنته(ﷺ) عندهم مكانة عالية، ومنزلة رفيعة، في الحفظ والإتقان والعناية والضبط،

(١) ينظر: الكوكب الوهَّاج والرَّوض البَهَّاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ٥٦٥/٢، جمع وتأليف: محمد الأمين، مراجعة: لجنة من العلماء برئاسة البرفسور هاشم محمد علي مهدي، المستشار برابطة العالم الإسلامي – مكة المكرمة، الناشر: دار المنهاج – دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م.

(٢) سورة آل عمران من الآية رقم(٣١).

حتى امتدحهم الله -عز وجل- بقوله:﴿ لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ ﴾[1]، وبقوله﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ ﴾[2].

وامتدحهم رسوله الله (ﷺ) فقال :" خَيْرُ أُمَّتِي قَرْنِي ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ "[3].

قال العيني -رحمه الله-: قوله (خير أمتي قرني): أي أهل قرني، وهم الصحابي، والقرن أهل زمان واحد متقارب اشتركوا في أمر من الأمور المقصودة[4].

وعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ (ﷺ): لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي فَلَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ "[5] .

قال الطِّيبي -رحمه الله-: " والمعنى أنه لا ينال أحدكم بإنفاق مثل أحد ذهباً من الفضيلة والأجر ما ينال أحدهم بإنفاق مد طعام أو نصفه لما يقارنه من مزيد الإخلاص وصدق النية وكمال النفس. [6].

---

(١) سورة الفتح من الآية رقم(١٨).

(٢) سورة آل عمران من الآية رقم(١١٠).

(٣)أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، بَاب فَضَائِلِ أَصْحَابِ النبي (ﷺ) ١٣٣٥/٣ (٣٤٥٠).

(٤) عمدة القاري ١٧٠/١٦.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة ، بَاب قَوْلِ النبي (ﷺ) لو كنت مُتَّخِذًا خَلِيلًا، ١٣٤٣/٣ (٣٤٧٠).

(٦) شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى بـ (الكاشف عن حقائق السنن) ٣٨٤١/١٢. وينظر: إِكمَالُ المُعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِم لِلقَاضِى عِيَاض ٥٨٠/٧.

وبالجملة فما استدركه بعض الصحابة الكرام على البعض منهم في رواية الحديث، قد تتبعه العلماء فردوا بعض ذلك لعدم ثبوته، وأما البعض الآخر على قلته فلا يؤثر على ضبط الصحابة الذين قاموا بنقل السنة بأسرها دون خلل يذكر أو عيب ينكر؛ إنما هي طبيعة البشر التي يعتريها الوهم والخطأ، وعليه فتعد تلك الاستدراكات من أقوى الأدلة على تثبت الصحابة وإتقانه للروايات.

يقول الدكتور محمد مصطفى الأعظمي في تعليقه على كتاب مسلم "التمييز": أما الأحاديث التي أوردها بدر الدين الزركشي فالبعض منها غير ثابت سندا، والبعض الآخر كان في الواقع فتاوى بعض الصحابة –رضي الله عنهم– خالفوا فيها الأحاديث النبوية لعدم معرفتهم بها فصحفت فتواهم، وبعد هذا وذاك تصفو عدة أحاديث رواها الصحابة –رضي الله عنهم– عن النبي (ﷺ) فأنكرت عليهم(١).

مما سبق يتضح لنا أنه لا أثر لتلك الاستدراكات على ضبط الصحابة وإتقانهم وذلك لعدة أمور منها:

١– أن الخطأ والنسيان لم يسلم منه أحد من الناس، فهو أمر فطري في الإنسان.

٢– أن الصحابة الكرام بينوا تلك الأخطاء، وأن من وقع فيها رجع عنها بعد علمه.

٣– منهج الصحابة الكرام في الرواية والنقل يؤكد على تثبتهم وإتقانهم.

٤– تدوين أخطاء بعض الصحابة في الرواية ووصولها إلينا رغم رجوعهم عنها بعد البيان، لهو دليل واضح على الدقة والأمانة، والاحتياط في النقل والرواية.

---

(١) ينظر:التمييز للإمام مسلم ، المقدمة ص٤٧.

٥- تأكيد الصحابة لمروياتهم بمؤكدات حسية ولفظية من أبلغ الأدلة على ضبطهم وإتقانهم.

٦- ما امتاز به الصحابة الكرام من خصائص دينية وخُلُقية أدت إلى تثبتهم في الرواية وحرصهم عليها وعدم التساهل فيها.

٧- أن بعض تلك الأخطاء وقعت من الصحابة بسبب فتوى خالفت حديثا لم يبلغه، أو نسخا لم يعلم به.

المبحث الثاني

شبه الطاعنين في ضبط الصحابة والرد عليها.

اصطفى الله تعالى الصحابة الكرام لحمل أمانة هذا الدين وتبليغه عن رسول الله (ﷺ)، فكانوا بحق خير أمة أخرجت للناس، فبذلوا الغالي والنفيس، وضحوا من أجل ذلك، فهاجروا وتركوا الديار والأموال، وجاهدوا في سبيل نصرة هذا الدين، حتى زكاهم الله –عز وجل– بقوله﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾ (١)، وقال سبحانه﴿ وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ﴾ (٢) .

وزكاهم نبيه (ﷺ) فقال :" خَيْرُ أُمَّتِي قَرْنِي ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ "(٣)، وقال (ﷺ): لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي فَلَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ"(٤). وما داموا كذلك فمن المقطوع به أنهم في أعلا درجات العدالة والأمانة والنزهة والضبط، ولقد أدرك أعداء السنة منزلة تلك الطبقة في نقل هذا الدين وتبليغه، فذهبوا للطعن فيهم، والتجريح في أمانتهم وضبطهم، ليزلزلوا بناء الإسلام ويقوضوا دعائمه.

قال أبو زُرْعَةَ الرازي: «إِذَا رَأَيْتَ الرَّجُلَ يَنْتَقِصُ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ (ﷺ) فَاعْلَمْ أَنَّهُ زِنْدِيقٌ، وَذَلِكَ أَنَّ الرَّسُولَ (ﷺ) عِنْدَنَا حَقٌّ ،

---

(١) سورة آل عمران من الآية رقم(١١٠).

(٢) سورة التوبة من الآية رقم(١٠٠).

(٣)أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، بَاب فَضَائِلِ أَصْحَابِ النبي (ﷺ) ١٣٣٥/٣ (٣٤٥٠).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة ، بَاب قَوْلِ النبي (ﷺ) لو كنت مُتَّخِذًا خَلِيلًا، ١٣٤٣/٣ (٣٤٧٠).

وَالْقُرْآنَ حَقٌّ ، وَإِنَّمَا أَدَّى إِلَيْنَا هَذَا الْقُرْآنَ وَالسُّنَنَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ (ﷺ)، وَإِنَّمَا يُرِيدُونَ أَنْ يُجَرِّحُوا شُهُودَنَا لِيُبْطِلُوا الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ، وَالْجَرْحُ بِهِمْ أَوْلَى وَهُمْ زَنَادِقَةٌ»[1].

ومن بين تلك الطعون:

١-الشبهة الأولى:

وجاء فيها: إن الصحابة بشر، يطرأ عليهم ما يطرأ على البشر من الخطأ والنسيان، ولقد كان الصحابة يشك بعضهم في صدق بعض؛ حيث انتقد بعضهم بعضا، وطلبوا الإشهاد والاستحلاف على الرواية لقبولها، وهذا مما يقلل الثقة بضبطهم وإتقانهم.

وممن قال بذلك: محمود أبو ريه في كتابه" أضواء على السنة المحمدية"، وجاء فيه: لم يقف الأمر بالصحابة عند تشديدهم في قبول الأخبار من إخوانهم في الصحبة كما أسلفنا، ولكنه تجاوز ذلك إلى أن ينقد بعضهم بعضا[2].

- **واعترض الصنعاني على الحافظ ابن حجر جعله أول مراتب التعديل كونه صحابيا فقال:**"واعلم أنه جعل الحافظ ابن حجر أول المراتب كونه صحابيا، فإنه قال: وباعتبار ما ذكرته انحصر لي الكلام على أحوالهم في ثنتى عشرة، فأولها الصحابة، والثانية من أكد مدحه إما بأفعل كأوثق الناس إلى آخر كلامه، فأول المراتب توثيقا كون الراوى صحابيا، وظاهر هذا أن كونه صحابيا قد تضمن أنه ثقة حافظ، فصفة الصحبة قد تكفلت

(١) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ص ٤٩، المحقق: أبو عبدالله السورقي ، إبراهيم حمدي المدني.

(٢) ينظر: أضواء على السنة المحمدية ص٤٦ وما قبلها، ط دار المعارف القاهرة، الطبعة السادسة.

بالعدالة والضبط، وهذا لا إشكال فيه بالنظر إلى العدالة على أصل أئمة الحديث، ولكن بالنظر إلى الضبط والحفظ لا يخلو عن الإشكال؛ إذ الحفظ وعدمه من لوازم البشرية لا ينافي الصحبة، بل لا ينافي النبوة، فقد صح عنه (ﷺ) أنه نسى في صلاته وغيرها، فكيف يجعل كون الراوي صحابيا أبلغ من الموصوف بأوثق الناس ونحوه، والصحبة لا تنافي النسيان وعدم الحفظ"[(١)].

وللجواب على تلك الشبهة وهذا الاعتراض نقول: إن ما قدمناه في المبحث الأول –الاستدراك على الصحابة وأثره في ضبطهم– فيه الجواب الكافي عن ذلك؛ فلقد بينت أن المراد من عدالة الصحابة لا يعني العصمة، وإنما عدم تعمد الكذب على رسول الله(ﷺ)، وأن الغالب على حالهم الورع والأمانة والدقة والاستقامة.

وأن استدراك الصحابة –رضي الله عنهم– بعضهم على بعض أمر طبيعي غير مستنكر لديهم؛ لعلمهم أن الوهم والخطأ وارد عليهم، فلم يدع أحد منهم العصمة، ولم يسلم أحد من البشر من السهو والنسيان حتى إن رسول الله (ﷺ) نسي، ولم يكن استدراك بعضهم على بعض من باب التهمة، وإنما كان بيانا لوهمه وخطئه في الرواية، صيانةً لأمر الدين، بل إن تلك الاستدراكات تؤكد بما لا يدع مجال لحاقد أو حاسد على هذا الدين أن يدعي أن علماء المسلمين ما قاموا بنقد المتون كنقدهم للأسانيد، فجاءت تلك الاستدراكات لتثبت أن علماء المسلمين كانوا وما زالوا منذ عهد الصحابة حتى يومنا هذا يهتمون بالحديث الشريف متنا وإسنادا.

وبينت أن منهج الصحابة الكرام في رواية الحديث يؤكد أنهم ما حدثوا عن رسول الله (ﷺ) بحديث وهم يشكون في حفظه وإتقانه، بل إن منهجهم

(١) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار للصنعاني ٢/١٦٠، تحقيق: عويضة.

التثبت في الرواية والدقة والتحري فيها مما لا ينكره صاحب عقل وإنصاف، وأن طلب الإشهاد أو الاستحلاف على الرواية كان من هذا الباب.

يدل على ذلك ما رواه البخاري ومسلم من حديث أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ –رضي الله عنه، قَالَ: كُنْتُ فِي مَجْلِسٍ مِنْ مَجَالِسِ الأَنْصَارِ، إِذْ جَاءَ أَبُو مُوسَى كَأَنَّهُ مَذْعُورٌ، فَقَالَ: اسْتَأْذَنْتُ عَلَى عُمَرَ ثَلاَثًا، فَلَمْ يُؤْذَنْ لِي فَرَجَعْتُ، فَقَالَ: مَا مَنَعَكَ؟ قُلْتُ: اسْتَأْذَنْتُ ثَلاَثًا فَلَمْ يُؤْذَنْ لِي فَرَجَعْتُ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ): «إِذَا اسْتَأْذَنَ أَحَدُكُمْ ثَلاَثًا فَلَمْ يُؤْذَنْ لَهُ فَلْيَرْجِعْ» فَقَالَ: وَاللَّهِ لَتُقِيمَنَّ عَلَيْهِ بِبَيِّنَةٍ، أَمِنْكُمْ أَحَدٌ سَمِعَهُ مِنَ النَّبِيِّ (ﷺ)؟ فَقَالَ أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ: وَاللَّهِ لاَ يَقُومُ مَعَكَ إِلَّا أَصْغَرُ القَوْمِ، فَكُنْتُ أَصْغَرَ القَوْمِ فَقُمْتُ مَعَهُ، فَأَخْبَرْتُ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ (ﷺ) قَالَ ذَلِكَ"[1].

قال ابن بطال: "وقد زعم قوم من أهل البدع أن مذهب عمر رد قبول خبر الواحد العدل، وهذا خطأ فى التأويل وجهل بمذهب عمر وغيره من السلف. وقد جاء في بعض طرق هذا الحديث أن عمر قال لأبى موسى: (أما إني لم أتهمك، ولكنى أردت ألا يتجرأ الناس على الحديث عن رسول الله(ﷺ)[2]) . فيه من الفقه التثبيت في خبر، لما يجوز عليه من السهو وغيره"[1].

---

(١) البخاري في صحيحه، كِتَاب الِاسْتِئْذَانِ، بَاب التَّسْلِيمِ وَالِاسْتِئْذَانِ ثَلَاثًا، ٥/٢٣٠٥ (٥٨٩١)، ومسلم، كِتَاب الْآدَابِ، بَاب الِاسْتِئْذَانِ، ٣/١٦٩٤ (٢١٥٣).

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، كِتَاب الْأَدَبِ، بَاب كَمْ مَرَّةً يُسَلِّمُ الرَّجُلُ فِي الِاسْتِئْذَانِ، ٤/٣٤٧، (٥١٨٤) قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مَنْ عُلَمَائِهِمْ فِي هَذَا، فَقَالَ عُمَرُ لِأَبِي مُوسَى : أَمَا إِنِّي لَمْ أَتَّهِمْكَ، وَلَكِنْ خَشِيتُ أَنْ يَتَقَوَّلَ النَّاسُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ(ﷺ). ورواه أبو داود بإسناد حسن، قال: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَخْزَمَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْقَاهِرِ بْنُ شُعَيْبٍ ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ أَبِي مُوسَى ، عَنْ أَبِيهِ بِهَذِهِ الْقِصَّةِ، قَالَ : فَقَالَ =

وقال النووي: وَأَمَّا قَوْلُ عُمَرَ لِأَبِي مُوسَى أَقِمْ عَلَيْهِ الْبَيِّنَةَ فَلَيْسَ مَعْنَاهُ رَدُّ خَبَرِ الْوَاحِدِ مِنْ حَيْثُ هُوَ خَبَرُ وَاحِدٍ وَلَكِنْ خَافَ عُمَرُ مُسَارَعَةَ النَّاسِ إِلَى الْقَوْلِ عَلَى النَّبِيِّ (ﷺ) حَتَّى يقول عَلَيْهِ بَعْضُ الْمُبْتَدِعِينَ أَوِ الْكَاذِبِينَ أَوِ الْمُنَافِقِينَ وَنَحْوِهِمْ مَا لَمْ يَقُلْ وَأَنَّ كُلَّ مَنْ وَقَعَتْ لَهُ قَضِيَّةٌ وَضَعَ فِيهَا حَدِيثًا عَلَى النَّبِيِّ (ﷺ) فَأَرَادَ سَدَّ الباب خوفا من غير أبى موسى لا شكا فِي رِوَايَةِ أَبِي مُوسَى فَإِنَّهُ عِنْدَ عُمَرَ أَجَلُّ مِنْ أَنْ يُظَنَّ بِهِ أَنْ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ (ﷺ) ما لم يَقُلْ بَلْ أَرَادَ زَجْرَ غَيْرِهِ بِطَرِيقِهِ فَإِنَّ مَنْ دُونِ أَبِي مُوسَى إِذَا رَأَى هَذِهِ الْقَضِيَّةَ أَوْ بَلَغَتْهُ وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ أَوْ أَرَادَ وَضْعَ حَدِيثٍ خَافَ مِنْ مِثْلِ قَضِيَّةِ أَبِي مُوسَى فَامْتَنَعَ مِنْ وَضْعِ الْحَدِيثِ وَالْمُسَارَعَةِ إِلَى الرِّوَايَةِ بِغَيْرِ يَقِينٍ(٢).

- **أما دعوى أن الصحابة كان يشك بعضهم في صدق بعض:** فهذه دعوى لا برهان لها إلا في كتب الروافض من غُلاَةِ الشِيعَة الذين نقلوا عن عَلِيٍّ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – تكذيبه لمن خالفه من الصحابة وسبه لهم، وإطلاق لسانه فيهم، ولكن النقل الصحيح والتاريخ النزيه عن أهواء ذوي الغايات، يثبت ببيان لا غموض فيه أن الصحابة كانوا أبعد الناس عن أَنْ يَسُبَّ بعضهم بعضاً، أو يشك بعضهم في صدق بعض والأدلة على هذا

=

عُمَرُ لِأَبِي مُوسَى : إِنِّي لَمْ أَتَّهِمْكَ وَلَكِنَّ الْحَدِيثَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (ﷺ) شَدِيدٌ. كِتَاب الْأَدَبِ، بَاب كَمْ مَرَّةً يُسَلِّمُ الرَّجُلُ فِي الِاسْتِئْذَانِ، ٣٤٦/٤، (٥١٨٣)، وفيه: عبد القاهر بن شعيب بن الحبحاب –بمهملتين وموحدتين– أبو سعيد البصري، صدوق؛ قال الذهبي: وثق، وقال ابن حجر: لا بأس به. الكاشف ٦٦٠/١، تقريب التهذيب ص ٣٦٠.

(١) شرح صحيح البخاري لابن بطال ٢٥/٩.

(٢) ينظر: شرح النووي على صحيح مسلم ١٣٢/١٤، والمشكاة للطيبي ٣٠٥٥/١٠.

متوافرة جِدًّا، فقد كان الصحابي إذا سمع من صحابي آخر حَدِيثًا صَدَّقَ به ولم يخالجه الشك في صدقه، وأسنده إلى الرسول كما لو كان سمعه بنفسه، يؤكد ذلك ما رواه الحاكم عن البراء بن عازب –رضي الله عنه– قال: " ليس كلنا سمع حديث رسول الله (ﷺ) كانت لنا ضيعة وأشغال ولكن الناس كانوا لا يكذبون يومئذ فيحدث الشاهد الغائب" [(١)]، مِمَّا يدلك على ثقة الصحابة بعضهم ببعض، ثقة لا يشوبها شك ولا ريبة، لما يؤمنون به من تدينهم بالصدق وأنه عندهم رأس الفضائل، وبه قام الإسلام، وساد أولئك الصفوة المختارة من أهله الأولين[(٢)].

٢–الشبهة الثانية:

وجاء فيها: لماذا يروون الحديث بالمعنى ما داموا يستطيعون ضبط ما يسمعون؟

وادعوا بأن الأحاديث رواها الصحابة بالمعنى، فلو كانوا ضابطين لأدوها بألفاظها[(٣)].

---

(١) أخرجه الحاكم في المستدرك كتاب العلم، باب فضل توقير العالم ١/ ٢١٦ (٤٣٨) وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وَمُحَمَّدُ بْنُ سَالِمٍ وَابْنُهُ عَبْدُ اللَّهِ مُحْتَجٌّ بِهِمَا، فَأَمَّا صَحِيفَةُ إِبْرَاهِيمَ بْنَ يُوسُفَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ فَقَدْ أَخْرَجَهَا الْبُخَارِيُّ فِي الْجَامِعِ الصَّحِيحِ. ووافقه الذهبى.

(٢) ينظر:السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي للدكتور مصطفى السباعي ص ٢٦٣ .

(٣) وممن ذكر تلك الشبهة في كتابه وأجاب عنها الدكتور محمد أبو زهو –رحمه الله تعالى– فقال: يقول دعاة الإلحاد: أن الأحاديث قد رواها الرواة بالمعنى، لا بالألفاظ المسموعة منه (ﷺ)، وكان هذا شأن الرواة في كل طبقة، يسمعون الأحاديث بألفاظ ثم يروونها بألفاظ أخرى وهكذا، حتى وصلت إلينا، وقد انطمست معالم ألفاظها ومعانيها...الخ.

الحديث والمحدثون ص ١٩٩، المؤلف: محمد محمد أبو زهو –رحمه الله– .

وممن ادعى ذلك: محمود أبو ريه في كتابه "أضواء على السنة المحمدية"، تحت عنوان: كيف روي الحديث؟ فقال: «يحسب الذين لا خبرة لهم بالعلم، ولا علم عندهم بالخبرة أن أحاديث الرسول التي يقرؤنها في الكتب، أو يسمعونها ممن يتحدثون بها، قد جاءت صحيحة المبنى مُحْكَمَةَ التأليف، وأن ألفاظها قد وصلت إلى الرواة مصونة كما نطق النبي(ﷺ) بها، بلا تحريف ولا تبديل، وكذلك يحسبون أن الصحابة ومن جاء بعدهم، ممن حملوا عنهم إلى زمن التدوين، قد نقلوا هذه الأحاديث بنصها كما سمعوها، وأدوها على وجهها كما لقنوها، فلم ينلها تغير ولا اعتراها تبديل، ومما وقر في أذهان الناس أن هؤلاء الرواة قد كانوا جَمِيعًا صِنْفًا خَاصًّا بين بني آدم في جودة الحفظ وكمال الضبط وسلامة الذاكرة ... ولقد كان ولا جرم لهذا الفهم أثر بالغ في أفكار شيوخ الدين – إلا من عصم ربك – فاعتقدوا أن هذه الأحاديث في منزلة آيات الكتاب العزيز، من وجوب التسليم بها، وفرض الإذعان لأحكامها، بحيث يأثم أو يَرْتَدُّ أو يفسق من خالفها، ويستتاب من أنكرها أو شك فيها»[(١)].

للجواب عن ذلك نقول: إن ما ادعاه هؤلاء إنما هو ادعاء باطل؛ وذلك لعدة أمور منها:

أولا: إنَّ الكثير من الأحاديث النبوية وصلت إلينا بمحكم لفظها، وأنَّ بعض الأحاديث قد رويت بالمعنى مع التحرز البالغ من التغيير المخل بالمعنى الأصلي، وأنَّ ما عسى أنْ يكون قد دخل الأحاديث بسبب الرواية بالمعنى شيء يسير قد تنبه له العلماء وَبَيَّنُوهُ، **وذلك لما يأتي:**

(١) ينظر: أضواء على السنة المحمدية ص٤٩ .

١ – أنَّ الرواية بالمعنى قد منعها الكثيرون من الصحابة والتابعين ومن جاء بعدهم من رُوَاةِ الحديث والتزموا أداء الأحاديث بألفاظها[١].

٢ – أنَّ الرواية بالمعنى قد أجازها العلماء لمن كان عالماً عارفاً بالألفاظ والأساليب خبيراً بمدلولاتها والفروق الدقيقة بينها[٢].

٣ – أنَّ الذين أجازوها على أنها رُخْصَة تقدر بقدر الحاجة إليها لا على أنها أصل يتبع ويلتزم في الرواية.

٤– أنَّ التدوين للأحاديث بدأ بصفة عامة ورسمية على رأس المائة الأولى، وبلغ منتهاه في نهاية القرن الثالث، وأنَّ بعض الصحابة والتابعين

---

(١) كان ابن عمر – رضي الله عنهما – يشدد في اتباع لفظ الحديث، وينهي عن تغيير شيء منه، وكذلك محمد بن سيرين والقاسم بن محمد، ورجاء بن حيوة. وهو قول مالك في حديث النبي صلى الله عليه وسلم خاصة دون حديث غيره. وروى عنه أنه قال: استحب ذلك.

شرح علل الترمذي ٤٢٩/١. المحقق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد .

(٢)"جواز الرواية بالمعنى وأدلة ذلك ومن قال به".

فأما الرواية بلفظ آخر لا يختل به المعنى، فهو الذي ذكر الترمذي جوازه عند أهل العلم، وذكره عمن ذكره من السلف. وروي عن الحسن أنه استدل لذلك بأن الله يقص قصص القرون السالفة بغير لغاتها. وروى قتادة، عن زرارة بن أوفى، قال: لقيت عدة من أصحاب النبي (ﷺ) فاختلفوا علي في اللفظ، واجتمعوا في المعنى.وقد روى إجازة ذلك أيضا عن عائشة، وأبي سعيد الخدري، وابن عباس. وفي أسانيدها نظر. وروى معناه عن ابن مسعود، وأبي الدرداء، وأنس، أنهم كانوا يحدثون عن النبي (ﷺ) ثم يقولون: أو نحو هذا، أو شبهه. وكان أنس يقول: أو كما قال. وهو أيضا قول عمرو بن دينار، وابن أبي نجيح وعمرو بن مرة، وجعفر بن محمد، وحماد بن زيد، ويحيى بن سعيد، ويزيد بن هارون، وابن عيينة وأبي زرعة. وحكى عن أكثر الفقهاء. شرح علل الترمذي ٤٢٨/١.

كانوا يُدَوِّنُونَ الأحاديث في القرن الأول الهجري ولا سيما بعد وفاة النَّبِي (ﷺ).

٥ – أنَّ الرواية بالمعنى إنما ترخص فيها من ترخص في غير الكتب المدونة، أما فيها فلا.

٦ – أنَّ الرواية بالمعنى ممنوعة باتفاق في الأحاديث المتعبد بلفظها كالأذكار والأدعية وجوامع كلمه (ﷺ)[١].

٧ – أنَّ الذين نقلوا الأحاديث من الصحابة ومن بعدهم من ثقات الرُوَاةِ كان لهم من الخصائص الدينية والنفسية والخُلقية ما يعصمهم من التغيير والتبديل والتساهل في الرواية وإنكار ذلك مكابرة.

٨ – أنَّ القواعد التي أخذ جامعو الأحاديث بها أنفسهم عند تدوينها هي أدق وأرقى ما وصل إليه علم النقد، في تمييز المقبول من المردود من المرويات، والحق من الباطل، والخطأ من الصواب[٢].

ثانيا: أن الرواية بالمعنى جائزة عند العلماء، وليس معناها عدم ضبط الألفاظ كما يدعي هؤلاء.

قال الحافظ السخاوي –رحمه الله– في حكم الرواية بالمعنى:"(وَلْيَرْوِ بِالْأَلْفَاظِ) الَّتِي سَمِعَ بِهَا مُقْتَصِرًا عَلَيْهَا بِدُونِ تَقْدِيمٍ وَلَا تَأْخِيرٍ وَلَا زِيَادَةٍ وَلَا

(١) والرواية بالمعنى تحتاج إلى ثلاثة أمور مجملة، اثنين منها مكتسبة: وهما: العلم بالفقه وأصوله، والعلم باللغة، وواحدٍ منها فطري، وهو حسن الفهم ودقة الإدراك للمعاني) . مع العلم بأن من الأحاديث النبوية مالا تصح فيها الرواية بالمعنى، كالأدعية والأذكار التي يتعبد بألفاظها، وكجوامع كلمه (ﷺ).
خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل، للدكتور حاتم بن عارف العوني ص ١٦ .

(٢) ينظر:دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين لأبي شُهبة ص٦٣، ٦٤.

نَقْصٍ لِحَرْفٍ فَأَكْثَرَ، وَلَا إِبْدَالِ حَرْفٍ أَوْ أَكْثَرَ بِغَيْرِهِ، وَلَا مُشَدَّدٍ بِمُخَفَّفٍ أَوْ عَكْسِهِ، (مَنْ) تَحَمَّلَ مِنْ غَيْرِ التَّصَانِيفِ مِمَّنْ (لَا يَعْلَمُ مَدْلُولَهَا) أَيِ: الْأَلْفَاظِ فِي اللِّسَانِ، وَمَقَاصِدَهَا، وَمَا يُحِيلُ مَعْنَاهَا، وَالْمُحْتَمَلَ مِنْ غَيْرِهِ، وَالْمُرَادِفَ مِنْهَا، وَذَلِكَ عَلَى وَجْهِ الْوُجُوبِ بِلَا خِلَافٍ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ ؛ لِأَنَّ مَنِ اتَّصَفَ بِذَلِكَ لَا يُؤْمَنُ بِتَغْيِيرِهِ مِنَ الْخَلَلِ"[1].

ثالثا: أنزل الله تبارك وتعالى هذه الشريعة في أمة أمية، فاقتضت حكمته رحمته أن يكفلهم الشريعة، ويكلفهم حفظها وتبليغها في حدود ما يتيسر لهم. وتكفل سبحانه أن يرعاها بقدره ليتم ما أرده لها من الحفظ إلى قيام الساعة[2].

(١) فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي ١٣٧/٣، تحقق: علي حسين علي.

(٢) كان هذا جواب المعلم اليماني على أبي رية في قوله:«ولما رأى بعض الصحابة أن يرووا للناس من أحاديث النبي، ووجدوا أنهم لا يستطيعون أن يأتوا بالحديث عن أصل لفظه استباحوا لأنفسهم أن يرووا على المعنى».

ينظر: الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة ص٧٥، المؤلف: عبد الرحمن بن يحيى بن علي المعلمي اليماني.

الخاتمة

الحمد لله على نعمه التي لا تحصى، وآلائه التي لا تستقصى، أحمده سبحانه أن هداني للسير في هذا الدرب خدمة للسنة ودفاعا عنها، فبرحمته تترادف العطايا، وبنوره تنجلي الظلمات والبلايا، فبكرمه وفضله أتممت هذا البحث المتواضع، وأسأله سبحانه أن يتقبله، وأن يجعله خالصا لوجهه، وأن ينفع به، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وبعد أن جُلت – بعون الله وتوفيقه – في رحاب هذا البحث، أود هنا أن أستخلص أبرز نتائجه من خلال النقاط الآتية:

١- أن الخطأ والنسيان لم يسلم منه أحد من البشر، فهو أمر فطري في الإنسان.

٢- الصحابة بشر يطرأ عليهم ما يطرأ على البشر من الخطأ والسهو والنسيان، إلا أن منهجهم في النقل وتثبتهم فيه يحفظهم من الخطأ في الرواية.

٣- ضبط الصحابة لا يعني عصمتهم؛ وإنما عدم تعمد الكذب على رسول الله(ﷺ)، وأن الغالب على حالهم الورع والأمانة والدقة والاستقامة.

٤- أن استدراك بعض الصحابة على البعض لم يكن من باب التهمة، وإنما كان بيانا للوهم والخطأ في الرواية، صيانةً لأمر الدين.

٥- تدوين أخطاء بعض الصحابة في الرواية ووصولها إلينا رغم رجوعهم عنها بعد البيان، لهو دليل واضح على الدقة والأمانة، والاحتياط في النقل والرواية.

٦- لا أثر لاستدراك بعض الصحابة على بعض في الرواية على حفظهم وضبطهم وإتقانهم؛ حيث إن تلك الاستدراكات قليلة جدا بالنسبة لمرويات الصحابة الذين قاموا بنقل السنة بأسرها دون خلل يذكر

أو عيب ينكر؛ إنما هي طبيعة البشر التي يعتريها الوهم والخطأ؛ لأنه بينوا تلك الأخطاء؛ ولأن من وقع فيها رجع عنها بعد علمه بذلك.

٧- أن تلك الاستدراكات من أقوى الأدلة على إتقان الصحابة وتثبتهم في الرواية؛ حيث إن وجود تلك الاستدراك يؤكد بما لا يدع مجالا لحاقد أو حاسد، أن يدعي أن علماء المسلمين ما قاموا بنقد المتون كنقدهم للأسانيد، فجاءت تلك الاستدراكات لتثبت أن علماء المسلمين كانوا وما زالوا منذ عهد الصحابة حتى يومنا هذا يهتمون بالحديث الشريف متنا وإسنادا.

٨- تأكيد الصحابة لمروياتهم بمؤكدات حسية ولفظية من أبلغ الأدلة على ضبطهم وإتقانهم.

٩- أن بعض تلك الأخطاء وقعت من الصحابة بسبب فتوى خالفت حديثا لم يبلغه، أو نسخا لم يعلم به.

١٠- امتاز الصحابة الكرام بخصائص دينية وخُلُقية ونفسية أدت إلى تثبتهم في الرواية وحرصهم عليها وعدم التساهل فيها.

وفي الختام: أسئل الله -عز وجل- الصفح والغفران، فيما زلت فيه قدمي، وانحرف فيه عن جادة الحق قلمي.

ثبت المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم .**
- **الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة:** للإمام بدر الدين الزركشي، دار النشر: المكتب الإسلامي – بيروت – ١٣٩٠هـ – ١٩٧٠م، الطبعة: الثانية، تحقيق: سعيد الأفغاني.
- **أضواء على السنة المحمدية،** المؤلف: محمود أبو ريه، ط/ دار المعارف القاهرة، الطبعة السادسة.
- **الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة:** لعبد الرحمن بن يحيى بن علي المعلمي اليماني (المتوفى: ١٣٨٦هـ)، الناشر: المطبعة السلفية ومكتبتها/عالم الكتب – بيروت، سنة النشر: ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- **البداية والنهاية:** لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي ، ط/ مكتبة المعارف – بيروت.
- **تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي: لمحمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري أبي العلا، ط: دار الكتب العلمية – بيروت.**
- **تاج العروس من جواهر القاموس:** لمحمد مرتضى الحسيني الزبيدي، ط: دار الهداية، تحقيق: مجموعة من المحققين.
- **التمييز:** لمسلم بن الحجاج أبي الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: د. محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: مكتبة الكوثر – المربع – السعودية، الطبعة: الثالثة، ١٤١٠. ومطابع نجد التجارية الرياض.
- **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار:** لمحمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبي إبراهيم، عز الدين، المعروف بالأمير (المتوفى: ١١٨٢هـ)، المحقق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، الطبعة: الأولى١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

- **الحديث والمحدثون**، المؤلف: محمد محمد أبو زهو -رحمه الله-، الناشر: دار الفكر العربي، الطبعة: القاهرة في ٢ من جمادى الثانية ١٣٧٨هـ.
- **خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل**: لحاتم بن عارف بن ناصر الشريف العوني، الناشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ.
- **دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين**: لأبي شُهبة محمد بن محمد بن سويلم (المتوفى: ١٤٠٣هـ)، الناشر: مكتبة السنة، الطبعة: الأولى، ١٩٨٩ م.
- **السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي**: للدكتور مصطفى بن حسني السباعي (المتوفى: ١٣٨٤هـ)، الناشر: المكتب الإسلامي: دمشق – سوريا، بيروت – لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م (بيروت).
- **سير أعلام النبلاء**: لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى : ٧٤٨هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر : مؤسسة الرسالة،الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥هـ /١٩٨٥م.
- **شرح الطِّيبيُّ على مشكاة المصابيح** المسمى بـ (الكاشف عن حقائق السنن): لشرف الدين الحسين بن عبد الله الطِّيبيُّ (٧٤٣هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، ط: مكتبة نزار مصطفى الباز (مكة المكرمة – الرياض).
- **شرح النووي على صحيح مسلم**: للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي. ت (٦٧٦هـ) ، ط/ دار إحياء التراث العربي – بيروت ، الثانية ١٣٩٢هـ.

- **شرح صحيح البخارى لابن بطال:** لأبي الحسن علي بن خلف بن عبد الملك ابن بطال، (المتوفى: ٤٤٩هـ)، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار النشر: مكتبة الرشد – السعودية، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م.
- **شَرْحُ صَحِيح مُسْلِمِ لِلقَاضِى عِيَاض** المُسَمَّى إِكمَالُ المُعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِم، المؤلف: عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل (المتوفى: ٥٤٤هـ)، المحقق: الدكتور يحْيَى إِسْمَاعِيل، الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨م.
- **شرح علل الترمذي:** لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب ، الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)، ط: مكتبة المنار – الزرقاء – الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م، تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد.
- **صحيح البخاري:** لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ت (٢٥٦هـ) . ط/ دار ابن كثير–اليمامة– بيروت ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م، تحقيق د/ مصطفى ديب البغا.
- **صحيح مسلم:** لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ، ط: دار إحياء التراث العربي – بيروت ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.
- **العلل الصغير:** لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، (المتوفى: ٢٧٩هـ) المحقق: أحمد محمد شاكر وآخرون، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.
- **عمدة القاري شرح صحيح البخاري:** لبدر الدين محمود بن أحمد العيني، دار النشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

- **عين الإصابة في استدراك عائشة على الصحابة**، للحافظ جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الله محمد الدرويش، طبعة مكتبة العلم – القاهرة، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م.
- **فتح الباري شرح صحيح البخاري**:لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، ط :دار المعرفة – بيروت، تحقيق: محب الدين الخطيب.
- **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي**: لشمس الدين السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، ط: مكتبة السنة – مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م، تحقيق: علي حسين علي.
- **فتح المنعم شرح صحيح مسلم**: للأستاذ الدكتور موسى شاهين لاشين، الناشر: دار الشروق، الطبعة: الأولى (لدار الشروق)، ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢ م.
- **الكفاية في علم الرواية**: لأبي بكر الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، ط: المكتبة العلمية –المدينة المنورة، ت: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني.
- **الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري**: لمحمد بن يوسف بن علي بن سعيد، شمس الدين الكرماني (المتوفى: ٧٨٦هـ)، ط: دار إحياء التراث العربي، بيروت–لبنان طبعة أولى: ١٣٥٦هـ – ١٩٣٧م.
- **الكوكب الوهَّاج والرَّوض البَهَّاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، جمع وتأليف: محمد الأمين بن عبد الله الأُرَمي العَلَوي الهَرَري الشافعي، نزيل مكة المكرمة والمجاور بها، مراجعة: لجنة من العلماء برئاسة البرفسور هاشم محمد علي مهدي، المستشار برابطة العالم الإسلامي – مكة المكرمة، الناشر: دار المنهاج – دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م.

- **لسان العرب:** لأبي الفضل محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري ت(٧١١هـ)، ط/ دار صادر، بيروت، الأولى.
- **مختار الصحاح:** لأبي بكر محمد بن عبد القادر الرازي، دار النشر: مكتبة لبنان ناشرون – بيروت – ١٤١٥ – ١٩٩٥، الطبعة: طبعة جديدة، تحقيق: محمود خاطر.
- **المستدرك على الصحيحين:** لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري ت (٤٠٥هـ)، ط/ دار الكتب العلمية – بيروت، الأولى ١٤١١هـ – ١٩٩٠م، تحقيق/ مصطفى عبد القادر عطا.
- **مناهل العرفان في علوم القرآن:** لمحمد عبد العظيم الزُّرْقاني (المتوفى: ١٣٦٧هـ)، الناشر: طبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة: الطبعة الثالثة.
- **منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية:** لتقي الدين أبي العباس أحمد ابن تيمية (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م.
- **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج:** لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢.